

القرار : ع107
تاريخ القرار: 24 نوفمبر 2014

قرار

بتاريخ 24 نوفمبر 2014، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع107 عدد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة

المدعى عليها: شركة
في شخص ممثلها القانوني المعين مقره الاجتماعي

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع01 عدد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع46 عدد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع01 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبقانون ع10 عدد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع3026 عدد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات الانفصال المنقح والمتمم بالأمر ع53 عدد لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.



وبعد الاطلاع على قرار الهيئة عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

وبعد الاطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة
طلبها اتخاذ تدابير وقتية تقضي بإلزام شركة
بإيقاف العرض المروج تحت الاسم التجاري
"الصحيح" إلى حين البت في أصل القضية.

من حيث الشكل :

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله من هذه الناحية.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مظروفات الملف أن
تقدمت بتاريخ 5 نوفمبر 2014 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات ضد شركة
سجلت بدفاتها تحت عد146د ضمنها تظلمها العرض التجاري "الصحيح" الذي يوفر
للمشتركين فيه تحفيظات بـ %1000 عن كل عملية شحن تساوي أو تفوق 5 دینارات وبـ %400 عن
كل عملية شحن أقل من 5 دینارات صالحة نحو جميع المشغلين بالإضافة إلى 700 ميفاييت أنترنات
جواله ومكالمات مجانية نحو رقم مفضل ابتداء من 10 دینارات استهلاك مدعية أن خصيمتها روجته
بشكل مخالف للتراتب المنظمة للعروض التجارية وللقرار عد54د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014
المتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة
عليها ومشككة في حصوله على موافقة الهيئة الوطنية للاتصالات باعتباره يتطابق مع عرض تجاري
لا وهو ما يتعارض حسب دعواها مع توجهات الهيئة التي تقوم على رفض العروض التي
تحمل نفس خصائص عروض سابقة للمشغلين المنافسين. وانتهت العارضة إلى طلب قول ما يقتضيه
القانون في خصوص الممارسات التي عمدت المدعى عليها إلى إتيانها بما يضمن حقوق
ومصالحها الإقتصادية كما طلبت الإذن بتطبيق أحكام الفصل 74 (جديد) من مجلة الاتصالات .

وحيث و إعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت شركة
تقديم المطلب موضوع النظر الآن ضمنته تظلمها من الممارسات اللامشروعة التي أقدمت عليها
والمتمثلة في ترويجها للعرض التجاري المسمى "الصحيح" بشكل مخالف للتراتب المنظمة للعروض
التجارية ودون الحصول على موافقة الهيئة الأمر الذي أضر حسب دعواها بمصالحها المالية وتسبب لها في
نتائج يصعب تداركها وطلبت اتخاذ تدابير وقتية تقضي بإيقاف ترويج موضوع الدعوى إلى حين البت في
أصل القضية.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها نسخة من الوثيقة الإشهارية للعرض التجاري المتظلم منه
مستخرجة من الموقع الإلكتروني للشركة المطلوبة .

الهيئة

حيث يهدف المطلب الراهن إلى استصدار قرار وقتي يقضي بإيقاف تسويق العرض التجاري المروج من قبل شركة 'تجت الاسم التجاري' "الصحيح".

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة، أن المدعى عليها أقدمت فعلا على ترويج العرض المتظلم منه وفقا للخصائص المشار إليها أعلاه دون عرضه على الهيئة ودون الحصول على موافقتها طبقا لما تقتضيه الترتيب المنظمة للعروض التجارية المنصوص عليها خاصة بالأمر عـ3026 دد لسنة 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عـ53 دد لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014 والتي تفرض على المشغلين عرض مشاريع عروضهم لخدمات التفصيل على الهيئة والحصول على إذنها قبل تسويقها.

وحيث لا جدال أن في تعمد اتباع هذه الطريقة غير المشروعة والمخالفة للتراتب في ترويج العرض التجاري موضوع الدعوى انتهاك لقواعد المنافسة النزيهة ومساس بمصالح بقية المشغلين لما ينطوي عليه ذلك العرض من امتيازات وتحفيزات من شأنها إكساب المدعى عليها امتيازا تنافسيا غير مشروع.

وحيث أن مواصلة ترويج العرض المتظلم منه من شأنه أن يرتب للعارضة أضرارا يصعب تداركها لما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات سلبية على وضعيتها في السوق .

وحيث يستخلص مما سبق، أن مطلب الرامي إلى إيقاف ترويج العرض موضوع الدعوى كان مبررا وحريرا بالقبول .

ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قررنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، إلزام شركة "أوريدو تونس" بإيقاف العرض التجاري المروج تحت التسمية التجارية "الصحيح".

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

